

قم بالإدراج في الشريط الأيمن:

عز الدين أقصبي

هاتف: 212(0)537631496

بريد إلكتروني: azakesbi@menara.ma

الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة (ترانسبرنسي المغرب)

محمد بوسطة

هاتف: 212(0)522542699

بريد إلكتروني: mboussetta@menara.ma

مؤشر الموازنة المفتوحة – المغرب 2010

– معلومات ضئيلة – معلومات الحد الأدنى – بعض المعلومات – معلومات مهمة – معلومات شاملة
إجمالي النقاط: 28 من أصل 100 نقطة. توفر للجمهور معلومات ضئيلة في تقارير الموازنة التي تقدمها.

قم بالإدراج: الرسم البياني (مجموع نقاط مؤشر الموازنة المفتوحة في ثلاث دراسات مسحية & كيف تقارن المغرب بجيرانها؟) والخريطة
بالقرب من الجزء العلوي

النتائج الرئيسية

تم استخدام نقاط عدد 92 سؤالاً مستمداً من مسح الموازنة المفتوحة (انظر مربع النص) لتجميع نقاط أهداف وتصنيفات الشفافية النسبية لكل دولة. وتشكل هذه النقاط مؤشر الموازنة المفتوحة.

بلغ مجموع نقاط المغرب 28 من أصل 100 نقطة، والذي يبلغ ثلثي متوسط مجموع النقاط (42) لـ 94 دولة شملها المسح. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سجلت المغرب نقاط أقل من مصر (49)، والأردن (50)، ولبنان (32).

ويشير مجموع نقاط المغرب إلى أن الحكومة توفر للجمهور معلومات الحد الأدنى عن موازنة الحكومة المركزية وأنشطتها المالية التي يقيّمها مسح الموازنة، مما يجعل في غاية الصعوبة على المواطنين مساءلة الحكومة عن إدارتها للأموال العامة. وظل مجموع نقاط المغرب كما هو في الفترة من 2008 حتى 2010.

المعلومات الواردة في تقارير الموازنة الحكومية

مدى كفاية وتوفر تقارير الموازنة الثمانية الرئيسية

التقرير	مستوى تقدير المعلومات*	حالة النشر
بيان ما قبل الموازنة	E	لم ينشر
مشروع موازنة السلطة التنفيذية	D	تم نشره
الموازنة المقررة	B	تم نشره
موازنة المواطنين	E	لم ينشر
تقارير خلال السنة	D	تم نشره
مراجعة نصف السنة	E	لم ينشر
تقرير نهاية السنة	E	تم إعداده ولم ينشر
تقرير تدقيق الحسابات	E	لم ينشر

* تم حساب درجات شمولية المعلومات الواردة في كافة التقارير ومدى إمكانية الاطلاع عليها من واقع متوسط النقاط التي تم الحصول عليها بناءً على مجموعة فرعية من الأسئلة المستمدة من مسح الموازنة المفتوحة المتعلقة بكل تقرير من هذه التقارير. وتم تصنيف متوسط النقاط التي تتراوح من 0 إلى 20 (معلومات ضئيلة) بالمستوى E، والتي تتراوح من 21 إلى 40 (معلومات الحد الأدنى) بالمستوى D، والتي تتراوح من 41 إلى 60 بالمستوى C (بعض المعلومات)، والتي تتراوح من 61 إلى 80 (معلومات مهمة) بالمستوى B، والتي تتراوح من 81 إلى 100 (معلومات شاملة) بالمستوى A.

يعد تقرير مشروع موازنة السلطة التنفيذية أهم مستند لسياسة الحكومة، حيث يعرض كيفية اعتزام الحكومة القيام بجمع الإيرادات، وجهات تخصيص هذه الأموال، وبالتالي وضع أهداف هذه السياسة موضع التنفيذ. وفي المغرب، يتم نشر مشروع الموازنة لكنه بعيد عن الاتسام بالشمولية، كذلك توجد فجوات كبيرة في المعلومات الواردة في مشروع الموازنة في المجالات التالية:

- يفتقر مشروع الموازنة إلى المعلومات التي من شأنها أن توضح العلاقة بين خطط الحكومة المتعلقة بالإيرادات والمصروفات وسياستها وأهداف الاقتصاد الكلي. وتتسم هذه المعلومات بالأهمية في حال رغبة السلطة التنفيذية تسهيل إجراء نقاش موسع حول المصروفات المخططة.
- يفتقر تقرير مشروع الموازنة إلى وجود معلومات عن أنشطة مالية معينة قد تؤثر تأثيرًا كبيرًا على قدرة الحكومة على تحقيق الأهداف المالية وأهداف السياسة التي تنتهجها، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالأموال الخارجة عن الموازنة والأنشطة شبة المالية والإنفاق الضريبي والالتزامات الطارئة والمستقبلية والأصول المالية وغيرها. ونظرًا لانعدام هذه المعلومات، فلا يعرف الجمهور المركز المالي الكامل للحكومة.
- يفتقر التقرير إلى وجود معلومات عن المخرجات والنتائج، حيث تكون هذه المعلومات مهمة بالنسبة للأفراد المهتمين بمراقبة تأثير الموازنة.

يحدد بيان ما قبل الموازنة المعلومات الرئيسية التي تحدد الموازنة المقبلة للحكومة. ولا تقوم المغرب بإعداد بيان ما قبل الموازنة.

تصبح الموازنة المُقررة بمثابة قانوناً للبلاد عند اعتمادها، وتوفر المعلومات الأساسية اللازمة لجميع تحليلات الموازنة التي تجرى خلال السنة المالية. وبصفة عامة، ينبغي أن توفر الموازنة المُقررة للجمهور البيانات التي يمكن أن يستخدمها لتقييم أولويات السياسة المعلنة للحكومة ومسائلتها. وتقوم المغرب بنشر تقرير شامل إلى حد ما عن الموازنة المُقررة لكنها لا تعرض الموازنة المُقررة لكافة البرامج.

موازنة المواطنين عبارة عن عرض غير تقني لموازنة الحكومة يهدف إلى تمكين الجمهور - بما في ذلك الأفراد الذين ليسوا على دراية بالأموال العامة - من فهم خطط الحكومة. ولا تقوم المغرب بنشر تقرير موازنة المواطنين.

توفر تقارير **خلال السنة** موجزاً لسير الموازنة أثناء السنة المالية. وتتيح هذه التقارير إجراء مقارنات بينها وبين أرقام الموازنة المُقررة، مما يسهل إجراء تعديلات على الموازنة. وتقوم المغرب بنشر تقارير خلال السنة التي تكون بعيدة عن الاتسام بالشمولية. ولا يتم نشر البيانات المتعلقة بالمصروفات والإيرادات الفعلية.

تقدم **مراجعة نصف السنة** استعراضاً شاملاً لسير الموازنة في منتصف السنة المالية، كما تناقش أي تغييرات قد تطرأ على الافتراضات الاقتصادية التي تؤثر على سياسات الموازنة المعتمدة. وتتيح المعلومات الواردة في هذا التقرير للحكومة والسلطة التشريعية والجمهور التعرف على ما إذا كان ينبغي إدخال تعديلات فيما يخص الإيرادات أو النفقات أو الافتراض للفترة المتبقية من السنة المالية أم لا. ولا تقوم المغرب بإعداد تقرير مراجعة نصف السنة.

يفارن **تقرير نهاية السنة** التنفيذ الفعلي للموازنة بالموازنة المُقررة. ومن شأن تقارير نهاية السنة أن تطلع واضعي السياسات على السياسات الضريبية ومتطلبات الديون وأولويات الإنفاق الرئيسية، مما يسهل إدخال تعديلات للسنوات المالية المقبلة. وتقوم المغرب بإعداد تقرير نهاية السنة لكنها لا تنشره.

تقرير تدقيق الحسابات عبارة عن تقييم لحسابات الحكومة يجريه الجهاز الأعلى للرقابة، ويفيد عم إذا كانت الحكومة قد قامت بجمع الإيرادات وإنفاق الدخل الوطني وفقاً للموازنة المعتمدة، وما إذا كان إمساك الدفاتر الحكومية يتسم بالاتزان والدقة، وكذلك عم إذا كانت هناك مشكلات في إدارة الأموال العامة أم لا. ولا تقوم المغرب بإعداد تقرير تدقيق الحسابات.

المشاركة العامة ومؤسسات المساءلة

ثمة طرق أخرى، تتجاوز رفع مستوى إتاحة تقارير الموازنة الرئيسية وشموليتها، من خلالها يمكن جعل عملية الموازنة في المغرب أكثر شفافية. وهذا يشمل ضمان وجود سلطة تشريعية قوية وجهاز رقابي قوي يوفران الإشراف الفعال على الموازنة وكذلك إتاحة المزيد من الفرص لمشاركة الجمهور في عملية الموازنة.

هل أجهزة الإشراف والرقابة فعالة في دورها المتعلق بالموازنة؟

نقاط القوة**	مؤسسات الإشراف والرقابة
ضعيفة	السلطة التشريعية
ضعيفة	الجهاز الأعلى للرقابة

** تم احتساب نقاط قوة السلطة التشريعية والجهاز الأعلى للرقابة من واقع متوسط النقاط التي تم الحصول عليها لمجموعة فرعية من الأسئلة المستمدة من مسح الموازنة المفتوحة المتعلقة بكل مؤسسة من المؤسسات الرقابية. وتم تصنيف متوسط النقاط الذي يتراوح من 0 إلى 33 بأنه ضعيف، والذي يتراوح من 34 إلى 66 بأنه متوسط، والذي يتراوح من 67 إلى 100 بأنه قوي.

وفقاً لمسح الموازنة المفتوحة، يتسم الإشراف على الموازنة الذي تقوم به السلطة التشريعية في المغرب بالضعف لأنها:

- 1- لا تمتلك الصلاحيات الكافية لتعديل مشروع موازنة السلطة التنفيذية في بداية السنة المالية.
- 2- لا تعقد مناقشات علنية عن الموازنة يمكن للجمهور الإدلاء بشهادات حيالها أو السماح للجمهور بالحضور أثناء جلسات السلطة التشريعية التي تدلي فيها السلطة التنفيذية بشهادات إزاء مشروع الموازنة.
- 3- لا تقوم بفحص عمليات تدقيق الحسابات بالشكل الوافي.

ووفقاً لمسح الموازنة المفتوحة، يتسم الإشراف على الموازنة الذي يقوم به الجهاز الأعلى للرقابة في المغرب بالضعف للأسباب التالية:

- 1- لا يتمتع الجهاز بالاستقلالية الكاملة عن السلطة التنفيذية، حيث بإمكان السلطة التنفيذية إقالة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة دون الحصول على الموافقة النهائية من السلطة التشريعية أو القضائية.
- 2- لا يمتلك الجهاز الموارد الكافية لمزاولة صلاحياته بشكل هادف.
- 3- لا يقوم الجهاز بإصدار تقارير تدقيق الحسابات المتعلقة بالمصروفات النهائية للدوائر الوطنية.
- 4- لا يمتلك الجهاز قنوات الاتصال المناسبة مع الجمهور.
- 5- لا يقوم الجهاز بإصدار تقارير كافية عن خطوات المتابعة التي تتخذها السلطة التنفيذية لمعالجة توصيات تدقيق الحسابات المتعلقة بالإجراءات التصحيحية.

التوصيات

يتعين على المغرب:

- نشر تقرير نهاية السنة على موقع شبكة الإنترنت الحكومي (يتم إعداد هذا التقرير الآن لأغراض داخلية فقط).
- الشروع في إعداد تقارير تدقيق الحسابات وبيان ما قبل الموازنة وموازنة المواطنين ومراجعة نصف السنة ونشرها.
- رفع مستوى شمولية تقرير مشروع موازنة السلطة التنفيذية.
- إتاحة الفرص للجمهور للإدلاء بشهادات في جلسات السلطة التشريعية المتعلقة بالموازنة.

- زيادة صلاحيات السلطة التشريعية للقيام بمزيد من الإشراف الشامل ليس عندما يجري اعتماد الموازنة فحسب وإنما أيضاً أثناء فترة تنفيذ الموازنة.
- تعزيز الدور الإشرافي والرقابي للجهاز الأعلى للرقابة.